



كلمة

سعادة السفير أحمد عبدالله الهاجري
مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية

أمام المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
الدورة 59، 14-18 سبتمبر 2015، فيينا

السيد الرئيس ، أصحاب المعالي و السعادة ، السيدات و السادة
رؤساء وأعضاء الوفود الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
السيد الرئيس

يطيب لي أن أتقدم باسم وفد مملكة البحرين بخالص التهنئة
لسعادتكم على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر
العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنياً لكم النجاح في إدارة
أعمال هذه الدورة، و أؤكد على استعداد وفد بلادي للتعاون معكم
ل القيام بمهامكم على أكمل وجه للوصول إلى أفضل النتائج، ولا
يفوتني أنأشكر سلفكم سعادة السفير إيلير عبدالعزيز المندوب الدائم
لجمهورية سيرلانكا الصديقة في فيينا لما قدمه من تعاون أثمر في انجاح
الدورة السابقة.

كما ننهي كلا من انتيجوا و بريوندا، و بربادوس و
تركمستان لانضمامها إلى عضوية الوكالة.

سيدي الرئيس ،

اطلع وفد بلادي باهتمام بالغ على تقرير الوكالة السنوي للعام 2014 الذي أعدته الأمانة العامة ونشيد بالإنجازات التي تمت خلال الفترة السابقة، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لسعادة السيد يوكيا امانو مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونشمن عالياً جهوده المخلصة وجهود جميع العاملين في الوكالة على العمل الدؤوب فيها من أجل تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي حيث أستدعي ذلك أن تقوم الوكالة بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقق، وأود أنأشكر للأمانة العامة على جهودها و لأعضاء المؤتمر العام، الذين يقدمون مقترناتهم لاستمرار سلمية استخدامات الطاقة النووية.

سيدي الرئيس ،

كما تحرص مملكة البحرين على المشاركة في كافة المؤتمرات والاجتماعات التي تختص بكافة مجالات الطاقة النووية والتي كان آخرها المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي المعنى بدراسة اقتراح تعديل اتفاقية الأمان النووي خلال الفترة من 9 - 13 فبراير 2015 بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي تمخض عنه موافقة الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتماد إعلان فيينا بشأن الأمان النووي لتنفيذ هدف اتفاقية الأمان النووي المتمثل في منع الحوادث والتخفيف من العواقب الإشعاعية.

سيدي الرئيس ،

إن مملكة البحرين تتطلع إلى المزيد من الاستفادة في تبادل المعارف والتقنيات النووية بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، وتشجيع الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة الذرية، وذلك لتحقيق الفائدة القصوى من مجالات عمل هذه الوكالة، لهدف السلامة والأمن، والعلوم والتكنولوجيا، والضمادات والتحقق الفني.

سيدي الرئيس،

أود التأكيد على دعم بلادي لدور الوكالة في تطبيق الضمانات بفعالية لما لذلك من أهمية بالغة في تعزيز الثقة المتبادلة في منطقة الشرق الأوسط والعالم، والإسهام بصورة إيجابية في تحقيق المبادرات الرامية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، كما نعبر عن أسفنا لعدم عقد المؤتمر الإقليمي بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية والذي كان مقرر أن يعقد عام 2012، ونتطلع إلى عقده في القريب العاجل.

سيدي الرئيس،

بلا شك، فإن أسلحة الدمار الشامل تشكل مخاطر وحيمة على السلم والأمن الدوليين، وأننا في هذا الشأن نبارك لدولة فلسطين انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونؤكد على ضرورة إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة

الذرية، وفي الوقت الذي نؤيد فيه حق جميع الدول على الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فأئنا ندعوا جمهورية إيران الإسلامية إلى ضرورة الالتزام بالشفافية التامة حيال الشواغل البيئية الإقليمية الناتجة عن الآثار المترتبة عن مفاعلها النووي في بوشهر وضرورة تطبيق أعلى معايير السلامة فيه والانضمام الفوري إلى اتفاقية السلامة النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ترحب مملكة البحرين بالتواصل إلى اتفاق نهائي ملزم بين دول 15 وإيران ونأمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى الأمن والاستقرار في الخليج العربي وفي المنطقة، والتأكيد على متابعة الاتفاق الإطاري الذي تم التواصل إليه في مدينة لوزان في 2 أبريل 2015، كما نأمل من الوكالة أن تبذل قصار جهدها للتأكد من سلامة البرامج النووي الإيرانية.

سيدي الرئيس،

أود هنا أن أشيد بالتعاون المثمر بين البحرين والوكالة، من حيث تدريب خبراء وطنين على استخدام نظام معلومات السلطة التنظيمية والرقابية لإدارة ورصد التعرض المهني للعاملين في مجال الإشعاع، وتأسيس سجل وطني لرصد جرعات التعرض للإشعاع المهني، علماً بأن مملكة البحرين قد قامت بمراجعة وتقدير الخطة الوطنية للاستعداد والاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية وذلك من خلال انتداب خبير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لذلك - وعلى ضوئه قامت مملكة البحرين بتنفيذ تمرين ناجح شاركت فيه الجهات ذات العلاقة (الداخلية - الدفاع - الصحة إضافة إلى المجلس الأعلى للبيئة) لتجريب هذه الخطة. بالإضافة إلى عقد دورة تدريبية للحوادث الإشعاعية وال النووية.

كما عقدت ورشي عمل وطنيتين بهدف تدريب وبناء القدرات الوطنية، وذلك بانتداب خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال :

الأولى بشأن تقييم آثار المواد المشعة الموجودة طبيعية المنشأ في حقول النفط والغاز والصناعات الأخرى ذات العلاقة والثانية بشأن إدارة المخلفات الصناعية المحتوية على مواد مشعة طبيعية المنشأ و الناتجة من صناعات الحديد - الألمنيوم - صيانة السفن - إعادة تدوير المعادن، إضافة للمخلفات الناتجة من حقول النفط والغاز .

سيدي الرئيس،،،

ختاماً، فإننا على ثقة تامة من أن بحث الأعمال المطروحة إمام مؤتمرنا

هذا وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء سوف تحقق الأهداف التي نبتغيها

جميعاً لجعل الطاقة الذرية في خدمة السلام والرخاء العالميين وإثراء

جهودنا جميعاً من أجل الحفاظ على البيئة ومساندة تطلعات الشعوب من

أجل التنمية والأمن والسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله،